بعد الحكومة… البرلمان يلوح بإقالة محافظين ومدراء عامين بعد اكتمال تقييمهم

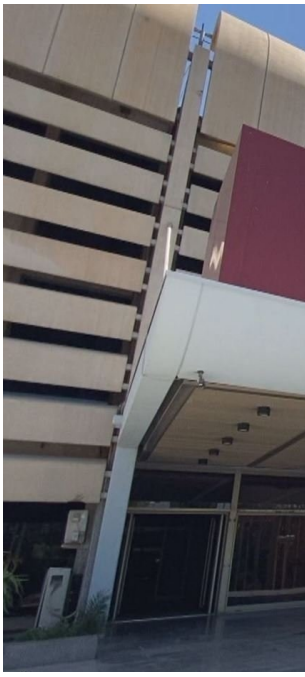

أكدت لجنة التخطيط الستراتيجي والخدمة الاتحادية في البرلمان ،اليوم الاثنين، أن المرحلة المقبلة من تقييم الأداء الحكومي ستشهد إقالة محافظين ووكلاء، بالإضافة إلى وجبة جديدة من المدراء في الوزارات.

و قال النائب الثاني لرئيس اللجنة محمد البلداوي، في تصريح للصحيفة الرسمية تابعته المطلع، إنّ اللجنة:"و في معيارية التقييم بتواصل دائم مع مكتب دولة رئيس الوزراء بشكل مباشر واللجنة الحكومية المعنية بتلك العملية"، مضيفاً أنّ "التقييم ينقسم على أربعة أقسام، الأول على وفق الرؤية الأولية وتقييم رئيس الوزراء ومنهاجه الوزاري وما استطاع تطبيقه من جهود ومبادرات عن طريق الإدارة".

و بيّن أنّ:"القسم الثاني يتعلق بتقييم الوزراء ووزاراتهم كلاً على حدة، مع تسليط الضوء على إمكاناتهم في تطبيق البرنامج الحكومي، ومن ثم يتم عكس هذا البرنامج بشكل كامل إلى المنهاج الوزاري"، مشيراً إلى أنّ "القسم الثالث يتعلق بتقييم المحافظات والمحافظين، وهو أكبر وأهم

المراحل باعتبار استقلال المحافظات إدارياً، فهي عبارة عن حكومات محلية".

وتابع أنّ "الحكومات المحلية هي الأقرب لتقديم الخدمات إلى المواطنين، كما أنّ المبالغ المخصصة لها هي من موازنات تنمية الأقاليم أو من برامج متعددة مثل صندوق إعادة الإعمار، البنك الدولي، المنظمات الدولية، البترودولار، وحتى من برنامج إعادة الاستقرار"، لافتا إلى أنها "مبالغ كبيرة، وهذا بمعزل عما يصل لهذه المحافظات من مبالغ استثمارية عبر الوزارة".